

Distr.: General  
29 December 2021  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## تقرير عن الدورة السابعة التي عقدها الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان\*

الرئيس - المقرر: إميليو رافائيل إسكييردو مينيرو

\* أدرج مرفق هذا التقرير كما ورد وباللغة التي قُدم بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً - مقدمة

1- أنشأ مجلس حقوق الإنسان بموجب قراره 9/26، الصادر في 26 حزيران/يونيه 2014، الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وكلفه بوضع صك دولي ملزم قانوناً، في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، يتوخى تنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

2- وافتتحت الدورة السابعة من دورات الفريق العامل، المعقودة في الفترة من 25 إلى 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021<sup>(1)</sup>، ببيان من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وشددت المفوضة في بيانها على بعض الاتجاهات الهامة في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وأشارت أولاً إلى أن مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان، بالمعنى المكرس في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، تتحول أكثر فأكثر إلى واجبات قانونية. وقد اعتمدت مبادرات إلزامية توخياً لاحترام مبدأ العناية الواجبة في ميدان حقوق الإنسان في عدة دول، ويجري النظر في هذه المبادرات في دول أخرى وفي إحدى المنظمات الإقليمية. ورحبت المفوضة السامية بالتطورات التشريعية التي هي جزء من مزيج ذكي من تدابير ينبغي للدول أن تعتمدها لأجل تشجيع الأعمال التجارية على احترام حقوق الإنسان، ووجهت العناية إلى الورقة التي قدمتها المفوضية إلى الفريق العامل ذاك العام، وفصلت فيها مختلف الاعتبارات التي ينبغي أن تشكل جزءاً من نظم الإلزام بالتقيد بمبادئ العناية الواجبة في ميدان حقوق الإنسان<sup>(2)</sup>. ثانياً، لاحظت المفوضة الاتجاه المثير للقلق فيما يتعلق بالخطر المتزايد الذي تشكله أزمة الكوكب الثلاثة، وهي تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي، على حقوق الإنسان. فبالإضافة إلى تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان والبيئة، هناك حاجة ملحة لضمان وصول ضحايا الانتهاكات إلى العدالة وسبل الانتصاف. وفي مواجهة التحديات الراهنة، بما فيها الجائحة العالمية، باستطاعة الجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تقدم أفضل إسهاماتها بأن تحرص على احترام حقوق الإنسان واحترام الكوكب في عملياتها وعلاقاتها التجارية. وفي الأخير، جددت المفوضة السامية تأكيد رأيها بأن عملية المعاهدات هي فرصة سانحة لكي تبدي الأعمال التجارية مزيداً من الاحترام لحقوق الإنسان، مهيئة من ثم الطريق أمام عمليات تجارية أكثر حرصاً على المبادئ وأكثر تحلياً بالمسؤولية وأكثر استعداداً للمساءلة. وحثت الجميع على المشاركة البناءة في هذه العملية.

## ثانياً - تنظيم الدورة

### ألف - انتخاب الرئيس المقرر

3- انتُخب الممثل الدائم لإكوادور، إميليو رافائيل إسكيبيردو مينيو، رئيساً - مقررًا بالتزكية بناءً على ترشيح وفد بنما إياه باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(1) عُقدت الدورة السابعة في سياق تدابير مكافحة انتشار مرض الفيروس التاجي (الكوفيد 19). وهكذا، سُمح بالمشاركة في جلسات الفريق العامل شخصياً، ومن خلال منصة عقد المؤتمرات بالفيديو، وبالإدلاء ببيانات مسجلة سلفاً بالصوت والصورة (للبيانات العامة فقط). ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن طرائق الدورة على هذا الرابط:

[www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/WGTransCorp/Session7/Pages/Session7.aspx](http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/WGTransCorp/Session7/Pages/Session7.aspx). ويمكن بث اجتماعات الدورة على شبكة الإنترنت بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة على هذا الرابط: <http://webtv.un.org/>.

(2) انظر هذا الرابط: [www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/igwg-7th-ohchr-submission.pdf](http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/igwg-7th-ohchr-submission.pdf).

## باء - الحضور

4- ترد قائمة المشاركين في مرفق هذا التقرير.

## جيم - الوثائق

5- كانت معروضة على الفريق العامل الوثائق التالية:

(أ) قرار مجلس حقوق الإنسان 9/26؛

(ب) جدول الأعمال المؤقت للفريق العامل<sup>(3)</sup>؛

(ج) المشروع الثالث المنقح، الذي أعده الرئيس - المقرر، لصك ملزم قانوناً، في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، يتوخى تنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال؛

(د) برنامج العمل؛

(هـ) وثائق أخرى، من ضمنها مذكرة سيناريو، قدمها الرئيس - المقرر، بشأن طرائق تنظيم الدورة السابعة والعملية المتوقعة بعد الدورة السابعة، كان جميعها متاحاً للفريق العامل في موقعه على شبكة الإنترنت<sup>(4)</sup>.

## دال - اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل

6- قدم الرئيس - المقرر مشروع برنامج العمل ودعا إلى إبداء تعليقات. ولما لم تقدم الدول أي تعليق، اعتمد برنامج العمل.

## ثالثاً - البيانات الافتتاحية

## ألف - بيان عام وملاحظات استهلاكية أدلى بهما الرئيس - المقرر

7- شكر الرئيس - المقرر، في بيانه الافتتاحي، المفوضة السامية وأعرب عن تقديره للدول على ثقتها المستمرة في رئاسته. وأعرب عن تحمسه لدى رؤية العدد الكبير من المشاركين رغم الصعوبات اللوجستية الناجمة عن الجائحة العالمية. وأعرب الرئيس عن حزنه لوفاة جون روجي مؤخراً، الذي كان يعتبره قائداً استثنائياً أدى دوراً رئيسياً في ترسيخ خطة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وأعرب عن أمله في أن يَبْقِيَ الفريق العامل تراث السيد روجي حياً. ودَّكر الرئيس بتاريخ الفريق العامل، بما فيه دوراته الماضية ومشاريع النصوص السالفة لصك ملزم قانوناً. واستند المشروع المنقح الثالث لصك ملزم قانوناً إلى جميع المناقشات التي جرت حتى الآن، وكذلك إلى المصفوفات التي وُضعت في الفترة التي تخللت الدورتين وجمعت مقترحات نصية ملموسة وتعليقات عامة<sup>(5)</sup>. والهدف من الصك زيادة إمكانية لجوء المتضررين في سياق الأنشطة التجارية إلى العدالة وتوفير سبل انتصاف لهم. وسلط الرئيس الضوء على عدة تحسينات أُدخلت على المشروع الأخير للمساعدة في تحقيق ذلك الهدف، حتى ما يتعلق منها

(3) [A/HRC/WG.16/7/1](http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/WGTransCorp/Session7/Pages/Session7.aspx).

(4) انظر هذا الرابط: [www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/WGTransCorp/Session7/Pages/Session7.aspx](http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/WGTransCorp/Session7/Pages/Session7.aspx).

(5) للاطلاع على المصفوفات، انظر هذا الرابط:

[www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/WGTransCorp/Session6/Pages/Session6.aspx](http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/WGTransCorp/Session6/Pages/Session6.aspx)

بالقضايا ذات الصلة بنوع الجنس والنطاق وتوخي العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والولاية القضائية. وأكد كذلك أنه مقتنع بإمكانية زيادة فرص الضحايا في الحصول على العدالة والانتصاف الفعالين بواسطة معايير ملزمة تكمل المبادئ الدولية التي تُعتمد طوعاً، مثل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ورغم ما أُحرز من تقدم إيجابي، لا يزال هناك عمل هام ينبغي القيام به، ولكي يتحقق قدر من التقدم، ينبغي أن تكون هناك مشاركة واسعة في دورة الفريق العامل، بما فيها مشاركة نشطة للمجتمع المدني. وتبادل الرئيس خططاً لأجل لمّ جمع من أصدقاء الرئيس بعد الدورة التي تستغرق أسبوعاً بغرض المساعدة في إحراز تقدم بشأن النص في الفترة ما بين الدورتين. واختتم كلمته بالتذكير ببعض الأسباب التي تحرك الفريق العامل. ورغم التزامات الدول بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، استمر ارتكاب تجاوزات، حيث كثيراً ما لا تُترك للناس والمجتمعات المحلية إمكانية الوصول إلى العدالة والانتصاف الفعال. فضلاً عن ذلك، فاقمت جائحة الفيروس التاجي (الكوفيد 19) المشاكل، خاصةً لأولئك الذين يتعرضون لحالات ضعف. وقال الرئيس إنه ينبغي للدول، تمشياً مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، أن تنظر في مزيج نكي من التدابير - الوطنية والدولية، الإلزامية والطوعية - لأجل تشجيع الأعمال التجارية على احترام حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يتمثل الهدف من النهج المتبع في وضع الصك ومن نطاق هذا الصك ومضمونه في استكمال معايير غير ملزمة. واستشهد الرئيس بوثيقة قدمتها مجموعة من المقررين الخاصين، أشاروا فيها إلى أن الوقت قد حان لكي تعمل الدول جماعةً على وضع صك دولي فعال يكفل أخذ الشركات، حيثما كانت تعمل، مسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان على محمل الجد<sup>(6)</sup>. ودعا الرئيس الفريق العامل إلى المضي قدماً على وجه السرعة، وإلى المشاركة بهمة في المناقشات لتحسين آخر مشروع للصك، ومن ثم الحصول على صك دولي يحظى بالقبول على أوسع نطاق.

## باء - بيانات عامة

- 8- هنأت الوفود والمنظمات غير الحكومية الرئيس - المقرر على انتخابه، وشكرته على المشروع المنقح الثالث لصك ملزم قانوناً، كما شكرت المفوضة السامية والمفوضية على دعمهما للدورة.
- 9- وناقش المشاركون في الدورة الأسباب العديدة التي تبرر ما لتناول مسألة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال من أهمية. وتحدثت وفود ومنظمات غير حكومية عن أنواع مختلفة من التجاوزات التي تحدث في سياق الأنشطة التجارية، ولا سيما فيما يتعلق بالبيئة وممارسة العنف على الأفراد والمجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، سلط الضوء على ما تواجهه مختلف فئات السكان، كالشعوب الأصلية والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والنساء، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسيتين، من آثار متباينة. ولاحظت عدة وفود كيف فاقمت جائحة الكوفيد 19 أوجه عدم المساواة القائمة وألحقت بمن يعيشون في حالة من الضعف أو التهميش ضرراً أكبر من ذلك الذي ألحقته بغيرهم. فضلاً عن ذلك، لاحظ بعض الوفود ومنظمات غير حكومية عديدة القوة الاقتصادية العظمى للعديد من الشركات، التي تفوق أحياناً قوة الدول.
- 10- وأكدت وفود عديدة من جديد التزامها بحماية حقوق الإنسان في سياق الأنشطة التجارية، وأطلعت الحضور على الإجراءات المحلية المتخذة في هذا الصدد، مثل التشريعات المتعلقة بمراعاة مبدأ بذل العناية الواجبة الإلزامي في مجال حقوق الإنسان ومسائل أخرى، وخطط العمل الوطنية المتعلقة

(6) انظر هذا الرابط: [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27672&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27672&LangID=E).

بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وغير ذلك من الجهود المبذولة في سبيل تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وأطلعت إحدى المنظمات الإقليمية الحضور أيضاً على إجراءات مختلفة يجري اتخاذها على المستوى الإقليمي، ومن ضمنها مبادرة مقبلة تتعلق بالإدارة المستدامة للشركات.

11- ولاحظ العديد من الوفود والمنظمات غير الحكومية أن من الضروري وضع صك دولي ملزم قانوناً وأنه حان الوقت لوضعه، رغم هذه الجهود المبذولة. فمن شأن معايير دولية ملزمة متعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، حسب رأيهم، أن تسد الثغرات التي تشوب الحماية القانونية وأن تعزز التعاون الدولي وتبني على القواعد غير الملزمة وتكمل التشريعات المحلية وتقوّيها. فمن شأن صك دولي ملزم قانوناً أيضاً أن يساعد في إيجاد بيئة تكفل تكافؤ الفرص وتحقق يقيناً قانونياً للأعمال التجارية. وبين بعض الوفود ومنظمات غير حكومية عديدة ما هي فئات السكان المختلفة التي يمكن أن تستفيد من زيادة الحماية القانونية، ومن بين هذه الفئات النساء والشعوب الأصلية والأطفال والمدافعون عن حقوق الإنسان. فضلاً عن ذلك، لاحظ العديد من الوفود والمنظمات غير الحكومية أن من شأن صك كهذا أن يساعد في ضمان وصول المتضررين في سياق الأنشطة التجارية إلى العدالة وحصولهم على وسائل الانتصاف، وأن يساعد في إنهاء إفلات الشركات من العقاب.

12- وتم التشديد على أن الصك ينبغي أن يستند إلى المعايير والعمل المنجز ذي الصلة وأن يتماشى معها. وأشار إلى أمور من جملتها خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأهداف التنمية المستدامة، ومعايير منظمة العمل الدولية. غير أن معظم المناقشات تركز على المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي وجب أن تكون أساس المناقشات كما ذهب إلى ذلك العديد من الوفود. ورغم أن أحداً لم يشكك في أهمية المبادئ التوجيهية، فإن العديد من المنظمات غير الحكومية شددت على أهمية وضع معايير ملزمة تذهب أبعد مما ذهبت إليه المبادئ التوجيهية.

13- واتفقت وفود عديدة على ضرورة وضع صك دولي ملزم قانوناً، وأكدت وفود كثيرة مجدداً تأييدها لقرار مجلس حقوق الإنسان 9/26 وللفريق العامل. غير أن بعض الوفود الأخرى قد أعرب عن قلقه إزاء العملية وتساءل عما إذا كان مشروع النص المنقح الثالث يحظى بتأييد كاف. وشددت تلك الوفود على أهمية اتباع نهج توافقي في وضع المعايير الدولية، وعلى الحاجة إلى دعم كتلة حرجية من الدول في جميع المناطق ضماناً لفعالية الصك. ودعا بعض الوفود الدول إلى مشاركة أوسع وأنشط لأجل كفالة أخذ الآراء المتنوعة بعين الاعتبار أثناء المناقشات.

14- وفيما يتعلق بمشروع الصك المنقح الثالث نفسه، أعرب العديد من الوفود عن تقديره لجهود الرئيس في إعداد المشروع، مشيراً إلى ما أحرز من تقدم. وشكرت عدة وفود الرئيس على إدراج توصياته من دورة الفريق العامل السابقة. ولاحظت الوفود إلى جانب العديد من المنظمات غير الحكومية بإيجابية تعزيز وسائل الحماية المتاحة لبعض الفئات وزيادة مراعاة المنظور الجنساني المعتمد في النص بأكمله.

15- وأعربت وفود أخرى عن قلقها إزاء مشروع النص، حيث قال البعض إن آخر مشروع لم يتضمن اقتراحات مهمة كانت قد قُدمت أثناء الدورة السادسة. ورأت وفود كثيرة أن تحديات كبيرة ستعترض تنفيذ المشروع. فرأت أن بعض أجزاء النص مغرقة في الغموض وفضفاضة للغاية، في حين أن أجزاء أخرى منه مغالية في التوجيه. ورأى بعض الوفود أن النص لا يولي الاعتبار الواجب للاختلافات في النظم القانونية.

16- ونشأ خلاف حول النطاق المناسب من الأعمال التجارية التي سيشملها الصك. ورحبت عدة وفود بمشروع النص لأنه ينطبق على جميع الأنشطة التجارية. غير أن وفوداً أخرى اعتبرت أن نطاق

الأعمال التجارية المشمولة فضفاض أكثر مما ينبغي، ويتجاوز الولاية المنشأة بقرار المجلس 9/26، أو أنه، على الأقل، يتعارض مع روح القرار. كما نشأ خلاف حول نطاق المسائل التي يتعين تناولها في الصك. فرأى بعض الوفود، على سبيل المثال، أن الإشارات إلى البيئة والحقوق البيئية تتجاوز ولاية الفريق العامل؛ ومن ناحية أخرى، قالت منظمات غير حكومية عديدة إن من المهم إبقاء هذه الأحكام، بل تعزيزها.

17- ورغم هذه الخلافات، التزمت وفود عديدة بالمشاركة البناءة في مداولات الفريق العامل، وكثرت النداءات بزيادة مشاركة الدول وجهات معنية أخرى للمساعدة في بلورة النص مستقبلاً.

## رابعاً - التفاوض على المشروع المنقح الثالث لصك ملزم قانوناً

18- خلال الجلسات المخصصة للتفاوض بشأن مشروع الصك المنقح الثالث، تمت مناقشة كل مادة على حدة على النحو التالي. فعرض الرئيس مشروع مادة والتغييرات التي أدخلت عليها في المشروع المنقح الثالث. ثم دعت وفود الدول إلى تقديم مقترحات نصية محددة بشأن مختلف أحكام المادة، وإلى الرد على أي نص مقترح بالإعراب عن التأييد أو عدمه أو باقتراح التعديلات<sup>(7)</sup>. وعُرضت المقترحات النصية المحددة والتعديلات عليها، مع إسنادها الصحيح إلى من تقدم بها، على الشاشة المسقطة. وأحاط الرئيس علماً بطلبات التوضيح والتعليقات العامة، خاصة بغرض النظر فيها بعد انتهاء الدورة، بما في ذلك من قبل مجموعة أصدقاء الرئيس. وعقب المناقشة التي جرت بين الدول، مُنح الوقت لوكالات متخصصة ومنظمات دولية أخرى ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية لكي تطرح مقترحاتها النصية وتعليقاتها على المادة.

19- ونظراً لأن التركيز أثناء الدورة كان منصباً على مفاوضات تقودها الدول، مادة تلو أخرى، فإن هذا التقرير لا يتوخى تقديم جميع الآراء المُعرب عنها أثناء الدورة. بل ينبغي بالأحرى الرجوع إلى الإضافة التي تضم المقترحات النصية المقدمة أثناء الدورة لأخذ فكرة عامة عن مواقف الدول<sup>(8)</sup>. والتسجيلات الكاملة لمداولات الدورة متاحة بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية<sup>(9)</sup>. فضلاً عن ذلك، فإن البيانات العامة، وكذلك المقترحات النصية والتعليقات على المواد التي أدلى بها المشاركون من غير الدول، التي أُلقيت خلال الدورة السابعة وأُطلعت عليها الأمانة العامة، متاحة على الصفحة الشبكية المخصصة لدورة الفريق العامل<sup>(10)</sup>.

## خامساً - توصيات الرئيس - المقرر واستنتاجات الفريق العامل

### ألف - توصيات الرئيس - المقرر

20- عقب المناقشات التي جرت خلال الدورة السابعة، واعترافاً بالتعليقات والاقتراحات النصية الملموسة المُعرب عنها فيها بشأن المشروع المنقح الثالث لصك ملزم قانوناً يتوخى، في إطار القانون

(7) عُقدت الدورة السابعة في ظل تدابير استثنائية وظروف يكتنفها الغموض بسبب جائحة الكوفيد 19 التي عطلت المشاركة الكاملة لدول وجهات معنية أخرى في مناقشات الصك ومفاوضاته.

(8) [A/HRC/49/65/Add.1](http://A/HRC/49/65/Add.1).

(9) انظر البث الشبكي المتاح على هذا الرابط: <http://webtv.un.org/>.

(10) انظر هذا الرابط: <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/WGTransCorp/Session7/Pages/Session7.aspx>.

الدولي لحقوق الإنسان، تنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، يقدم الرئيس - المقرر التوصيات التالية:

(أ) أن تعد الأمانة العامة، وأن تنشر على موقع الفريق العامل على شبكة الإنترنت، كمرفق بهذا التقرير، في موعد أقصاه نهاية كانون الأول/ديسمبر 2021:

'1' تجميع للبيانات العامة التي أدلت بها دول وجهات معنية أخرى بشأن المشروع المنقح الثالث لصك ملزم قانوناً خلال الدورة السابعة والتي قُدمت إلى الأمانة، مستنسخة باللغة التي وردت بها؛

'2' تجميع للتعليقات والاستفسارات التي قدمتها دول خلال الدورة السابعة وقُدمت إلى الأمانة العامة بحلول 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، مستنسخة باللغة التي وردت بها؛

'3' نص المشروع المنقح الثالث لصك ملزم قانوناً مع المقترحات النصية الملموسة التي قدمتها الدول أثناء الدورة السابعة؛

(ب) أن يدعو الرئيس - المقرر مجموعة من السفراء في جنيف إلى العمل كأصدقاء للرئيس، على نحو يتعين أن يجسد تمثيلاً إقليمياً متوازناً، بقصد بدء مشاورات لتيسير العمل على وضع مشروع صك ملزم قانوناً وتحقيق تقدم في ذلك في الفترة التي تتخلل الدورتين، سعياً إلى الحصول على أوسع دعم ممكن من جميع الأقاليم. وينبغي لأصدقاء الرئيس، بتوجيه من الرئيس - المقرر، أن يعقدوا ويقودوا مشاورات بين الدول بشأن مشروع صك ملزم قانوناً، مع مراعاة الاقتراحات النصية الملموسة والتعليقات والاستفسارات التي قُدمت أثناء الدورة السابعة؛

(ج) أن يقوم الرئيس - المقرر بتحديث المشروع المنقح لصك ملزم قانوناً مع مراعاة تجميع المقترحات النصية الملموسة التي قدمتها الدول أثناء الدورة السابعة ونتائج المشاورات حسب ما يفيد به أصدقاء الرئيس، وبتعميمه بوسائل منها نشره على موقع الفريق العامل على شبكة الإنترنت، في موعد أقصاه نهاية تموز/يوليه 2022؛

(د) أن يحيط الرئيس - المقرر علماً بالمقترحات النصية الملموسة التي قدمتها منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأعمال التجارية ونقابات ومراقبون وجهات معنية أخرى أثناء الدورة السابعة، لكي تضعها الدول في اعتبارها على النحو الواجب فيما تقوم به من عمل على مشروع صك ملزم قانوناً بعد الدورة. وسيتشاور أصدقاء الرئيس مع تلك الجهات المعنية ويدعونها إلى تقديم مداخلات خطية؛

(هـ) أن يعد الرئيس - المقرر برنامج عمل للدورة الثامنة؛

(و) أن يشجع الرئيس - المقرر مفاوضات حكومية دولية موضوعية ومباشرة بقيادة الدول خلال الدورة الثامنة من دورات الفريق العامل، المقرر عقدها في عام 2022، بالاستناد إلى المشروع المحدّث لصك ملزم قانوناً.

## باء - استنتاجات الفريق العامل

21- اعتمد الفريق العامل في الجلسة الختامية لدورته السابعة المعقودة في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وفقاً لولايته التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في قراره 9/26، الاستنتاجات التالية:

(أ) رَحَّب الفريق العامل بالرسالة الافتتاحية التي قرأتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وشكر الممثلين الذين شاركوا في التفاوض بشأن المشروع المنقح الثالث لك ملزم قانوناً؛

(ب) أحاط الفريق العامل علماً بالاقترحات النصية الملموسة وبالتعليقات والاستفسارات الواردة من حكومات ومجموعات إقليمية وسياسية ومنظمات حكومية دولية ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ومنظمات مجتمع مدني ومنظمات أعمال تجارية ونقابات ومن جميع الجهات المعنية الأخرى بشأن المشروع المنقح الثالث لك ملزم قانوناً؛

(ج) أقر الفريق العامل بأن المفاوضات تركّزت على مضمون المشروع المنقح الثالث لك ملزم قانوناً، وكذلك على مشاركة وإشراك الحكومات والمجموعات الإقليمية والسياسية والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني وجميع الجهات المعنية الأخرى؛

(د) أحاط الفريق العامل علماً مع التقدير بتوصيات الرئيس - المقرر، وقال إنه يتطلع إلى مشاورات أصدقاء الرئيس، وإلى المشروع المحدّث لك ملزم قانوناً، وإلى برنامج عمل دورته الثامنة.

## سادساً - اعتماد التقرير

22- اعتمد الفريق العامل، في جلسته العاشرة المعقودة في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وبعد تبادل الآراء في التقرير ومحتوياته، مشروع تقريره عن دورته السابعة، مع الرجوع إلى جهة الاختصاص، وقرر أن يعهد إلى الرئيس - المقرر بمهمة وضع التقرير في صيغته النهائية وتقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان كي ينظر فيه في دورته التاسعة والأربعين.

## **Annex**

### **List of participants**

#### **States Members of the United Nations**

Algeria, Argentina, Austria, Belgium, Bolivia (Plurinational State of), Brazil, Cameroon, Chile, China, Colombia, Cuba, Denmark, Djibouti, Ecuador, Egypt, El Salvador, Finland, France, Germany, Haiti, Honduras, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Israel, Japan, Kenya, Liberia, Libya, Luxembourg, Malaysia, Malta, Mauritania, Mexico, Montenegro, Morocco, Mozambique, Namibia, Nepal, Netherlands, Nigeria, Pakistan, Panama, Paraguay, Peru, Philippines, Portugal, Qatar, Russian Federation, Saudi Arabia, Senegal, Serbia, Slovenia, South Africa, Sri Lanka, Sweden, Switzerland, Thailand, Togo, Tunisia, Turkey, Ukraine, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, United States of America, Uruguay, Venezuela (Bolivarian Republic of).

#### **Non-member States represented by an observer**

State of Palestine.

#### **Intergovernmental organizations**

European Union, Hague Conference on Private International Law, International Chamber of Commerce, International Labour Organization, South Centre.

#### **National human rights institutions**

Danish Institute for Human Rights, German Institute for Human Rights, National Consultative Commission on Human Rights (France), National Human Rights Council (Morocco), Office of the Public Defender (Ombudsman) (Georgia).

#### **Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council**

ActionAid, Al-Haq, American Association of Jurists, Association for Women's Rights in Development, Associação Brasileira Interdisciplinar de AIDS, Association Un Monde Avenir, Associazione Comunità Papa Giovanni XXIII, Bischöfliches Hilfswerk Misereor, Cairo Institute for Human Rights Studies, Center for Constitutional Rights, Centre Europe-tiers monde, Centre for Health Science and Law, Centre for Human Rights, Child Rights Connect, CIDSE, Comité catholique contre la faim et pour le développement, Comité des observateurs des droits de l'homme, Commission africaine des promoteurs de la santé et des droits de l'homme, Conscience and Peace Tax International, Conselho Indigenista Missionário, Coordinadora Andina de Organizaciones Indígenas, Corporate Accountability International, Dreikönigsaktion – Hilfswerk der Katholischen Jungschar, Earthjustice, ESCR-Net – International Network for Economic, Social and Cultural Rights, Inc., European Center for Constitutional and Human Rights, FIAN International, Fondation des oeuvres pour la solidarité et le bien être social, Foundation ECPAT International, Fondation pour l'étude des relations internationales et du développement, Fondation pour un Centre pour le Développement Socio-Eco-Nomique, Franciscans International, Friedrich Ebert Foundation, Friends of the Earth International, Genève pour les droits de l'homme: formation internationale, Global Policy Forum, Indigenous Peoples' International Centre for Policy Research and Education, Institute for Policy Studies, International Association of Democratic Lawyers, International Commission of Jurists, International Federation for Human Rights Leagues, International Human Rights Association of American Minorities, International Human Rights Council, International Human Rights Observer Pakistan (IHRO), International

Indian Treaty Council, International Institute for Sustainable Development, International Lesbian and Gay Association, International Organization of Employers, International Relief Services, International Service for Human Rights, International Trade Union Confederation, International Transport Workers' Federation, Netherlands National Committee for IUCN, Organization for Defending Victims of Violence, Oxfam International, Rosa-Luxemburg-Stiftung – Gesellschaftsanalyse und Politische Bildung eV, Sikh Human Rights Group, Society for International Development, Swiss Catholic Lenten Fund, Third World Network, United States Council for International Business, Incorporated, Verein Südwind Entwicklungspolitik, Women in Europe for a Common Future, Women's International League for Peace and Freedom, Womankind Worldwide.

---